Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من صحة السند كذلك. بل صحة السند هي الأساس، ولذا كان لابدّ من التوسع في نقد الأسانيد وموازينها، كي تعرض الأسانيد على موازين الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم شذوذ السند، أو اعتلاله أولاً، ثم ينظر بعد ذلك في المتن، فإن صح حكمنا للحديث بالصحة والقبول، وإلا حكمنا عليه بالرد، والله أعلم.

المسألة الثالثة : شمول أبواب المصطلح للنقد في السند والمتن :

إذا كان علماء المصطلح قد ركزوا على السند ونقده، أكثر من تركيزهم على نقد المتن، فليس معنى ذلك أن نقد المتن كان مفقودًا عندهم، وليس معنى ذلك أنهم لم يشيروا إلى قواعده.

بل أبواب المصطلح شاملة لقواعد النقد في السند والمتن كليهما، وربما كان البحث في نقد المتن عسيرًا، لكون مسائله مفرقة غير مبوبة.

وأبادر إلى القول هنا، فأقول إن الحاكم والخطيب البغدادي، رغم فضلهما الكبير في علوم الحديث، فإنهما لم يوليا نقد المتن عنايتهما، ولهما العذر في ذلك، حيث أن التصنيف في علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور النضج والاكتمال، كالذي وقع على يدي الإمام ابن الصلاح ومن اقتفى أثره.

وللدلالة على بعض الشذرات من نقد المتن في طور نضج المصطلح واكتماله، أذكر هنا هذه الإشارات :

- في بحث "الصحيح" اشترط علماء الحديث فيه عدة شروط، منها السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وكلا الشذوذ والعلة قد يكونان في السند، وقد يكونان في المتن، فإذا كانا في المتن فرد الحديث بهما نوع من النقد الداخلي، وكذلك تشترط السلامة منهما في الحديث "الحسن".
- في بحث "الحسن"، وبعد توضيح الفرق بين الصحيح والحسن، يتعرضون للفرق بين "حديث صحيح" وبين "حديث صحيح الإسناد"، وكذا بين "حسن" و"حسن الإسناد"، **وإن الإسناد قد يكون صحيحًا أو حسنًا، ولا يكون المتن كذلك.**